

أما في ديمقراطية بريطانيا البرلمانية، وحتى إن كان هذان السياسيان مستجدين في مجال الشؤون الخارجية، فإن كبار موظفي وزارة الشؤون الخارجية والكونولت يتحلون بثقل تجتمع فيه المعرفة والخبرة الناتجتان عن خدمتهم في الوظائف الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم، وأن وزير الخارجية متوقَّع منه ببساطة أن ينفذ سياسة البيت الأبيض بإخلاص. ويتمثل أحد التعقيدات التي يتسم بها النظام الأمريكي في أن الوزارات المناهضة — لا سيما وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي — قد لا تتفق مع وزارة الخارجية، والدول من أول الأمور التي يحتاج وزير خارجية بريطاني جديد ينقصه الكثير من الخبرة إحاطةً بشأنها؛ إذ إننا نحيا في عالم ما زالت الدول فيه هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية. ولا بادرة لتأسيس مثل ذلك النظام، فقد قدّم علماء الإنسان وصفاً مفصلاً مثيراً للإعجاب لمجتمعات بشرية قائمة على العضوية القبلية أو العشائرية، التي لا تزال باقية في أماكن مثل أفريقيا الوسطى وحوض الأمازون الأوسط، وفي كثير من الحالات — لأن تلك القبائل يمكن أن تكون كثيرة الترحال — لا توجد أراضي ثابتة ذات حدود معترف بها ولا ولاية قبلية. وكثيراً ما كانت توضع قوانين وإجراءات معقّدة إلى حد بعيد للعدالة الجنائية وتطبق (بدرجات متفاوتة من الكفاءة والاتساق) في جميع أنحاء الإمبراطورية. وليس على المرء سوى النظر في الأثر الهائل الذي خلّفه القانون الروماني على الأنظمة القانونية في أوروبا المعاصرة ليرى أهمية تلك التطورات على نشأة الدولة الحديثة. من حيث الحجم، المقدّمة بصورة شديدة الجاذبية في مؤلّف أرسطو «السياسة»، وأساليب إدارة الدولة اللازمة لممارسة سياسة خارجية ناجحة في إطار معارك القوى المتواصلة، والخصومات القائمة بين الدول المدن والإمارات والجمهوريات المختلفة لإيطاليا في عصر النهضة. وفي الدول المدن الإيطالية المنتمية إلى تلك الفترة لا بد أن نلاحظ أحد أهم علامات الدولة الحديثة، والحقيقة أن الإصلاح الذي تم في أوروبا، والفصل الواضح والقاطع بين الكنيسة والدولة؛ لا يُعترف فيها بدولة واحدة بصفتها القوة المهيمنة المشروعة أو السلطة المسيطرة، وفيه تتفق جميع الدول الأعضاء «من حيث المبدأ» على الاعتراف المتبادل بحق كل منها في التمتع بحقوقها السيادية وولايتها على أراضيها. ولم تكن تلك الحرب مجرد معركة بين المذهب الكاثوليكي والكالفيين، وإنما صراع دولي بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة والدول القوية ذات السيادة مثل فرنسا، أو تعلن الحرب أو تقيم الصلح، وأصبحت الولايات الثلاثمائة أو نحو ذلك، التي كانت ألمانيا مُقسّمة إليها دولاً حقيقية بالمعنى الحديث؛ أي إنها اعترفت بها كدول مستقلة ذات سيادة، وإضافةً إلى ذلك، تأكّد الأساس العلماني الجوهري لمنظومة الدول الجديدة تأكيداً قوياً، وأكدّه صلح وستفاليا، ومنذ ذلك الحين أصبحت الصراعات الكبرى بين الدول في أوروبا تدور حول السلطة والأرض، وليس السعي إلى فرض السيطرة الدينية. ووفقاً للقانون الدولي، تتمتع جميع الدول بشخصية قانونية، لا بد لها من استيفاء بعض المعايير الأساسية المحددة؛ وسكان دائمون، وحكومة قادرة على الاحتفاظ بسيطرة فعالة على أراضيها وإقامة علاقات دولية مع الدول الأخرى. في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية ثمة تفاوت هائل في درجة استيفاء الدول لتلك المعايير؛ حتى ولو على جزء من أرضها المحددة، وتجد نفسها في مواجهة حروب أهلية وتمردات، تضع مناطق بأكملها من بلادها تحت سيطرة زعماء المتمردين وأمراء الحرب (مثل: أفغانستان وأنجولا وبورما وكولومبيا والصومال والسودان). إلا أنه على الرغم من تعرّض مثل تلك الدول لتحديات جوهرية لسيادتها، وتوقع الاتفاقيات مع غيرها من الدول، وتوفد مبعوثيها إلى الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، وتتمتع بمظهر خارجي (حتى وإن كان رمزياً) من العضوية الكاملة في مجتمع الدول العالمي، التي قارب عددها ٢٠٠ دولة الآن. فلغفود من الزمان حجبت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف الدبلوماسي عن الصين الشيوعية، ورفضت العديد من البلدان الاعتراف بدولة إسرائيل. لذا فمن الواضح أنه ليس من الضروري أن يُمنح الاعتراف الخارجي من العالم أجمع قبل أن تتحقق صفة الدولة. كثيراً ما يُستخدم مصطلح «الدولة القومية» في تسمية الدول الموصوفة سابقاً، ويكون ذلك مفيداً لسببين رئيسيين: (١) أنه يفرّق على الفور بين الدول ذات السيادة التي تشكّل جزءاً من منظومة الدول العالمية، وتلك التي تكون فعلياً وحدات حكم إقليمي أو محلي داخل الدول ذات السيادة، مثل الولايات التي تتألف منها الولايات المتحدة الأمريكية أو ولاية الأمازون في البرازيل أو ولاية تاميل نادو في جنوب شرق الهند. (٢) تسعى جميع الدول ذات السيادة تقريباً — حتى تلك التي تتألف من مجموعة متنوعة من الجماعات العرقية والدينية — إلى تنمية الإحساس بالهوية القومية والولاء لدى الشعب كله، وأخرى أمريكية تغرس — على الرغم من كونها «بوتقة» تنصهر فيها الأصول المتباينة للسكان — ولأء شديداً للاتحاد، وفي المملكة المتحدة — التي تتألف من الهويات الإنجليزية والاسكتلندية والويلزية والإيرلندية الشمالية والأفروكاريبية، والحكومة المركزية المشتركة، والخبرة الطويلة في التفاعل الوثيق بين هذه الهويات في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوقات السلم والحرب. ويبدو جلياً من خرائط الدول متعددة الأعراق مثل روسيا والهند ونيجيريا وإندونيسيا وميانمار (بورما سابقاً) أنه من الحماسة أن نفترض أن الدول والأمم لها الحدود

عينها، إذن فعلى الرغم من شيوع استخدام مصطلح «الدولة القومية»، وانخراط جميع الدول المنتمية إلى منظومة الدول العالمية تقريباً في شكل من أشكال أنشطة «البناء القومي»، فعلى أن ندرك أن نمة قدرًا هائلًا من التوتر والعدائية والصراع الصريح بين «الدولة» و«الأمة» في العلاقات الدولية الحديثة. التي كثيراً جداً ما تجد نفسها في مواجهة التحديات المنبثقة عن تلك الظواهر. وإن القبول بحقيقة أن الدول هي الوحدات الأكثر أهمية وتأثيراً في النظام الدولي العالمي؛ لا يعني ضمناً أن العلاقات الدولية ينبغي، دراستها بطريقة تركّز على الدولة بصورة بحتة،